

الأصول في النحو

كالتبعيض لأنه محيط بذلك البعض الذي كان منسوباً إليه ألا ترى أنك لو قلتَ : اخترت من العشرة ثلاثةً لكانت إضافةٌ ثلاثةٍ إلى العشرة بعضاً صحيحاً فقلتَ : أضفتُ بعضها فإذا أخذتها كلها فالكل إنما هو محيط بالأجزاء المتبعضة وكل جزء منه ما كانت إضافته إلى العشرة جائزة فصار الكل الذي يجمعها إضافته إلى العشرة لأنه اسم لجميع أجزائها كما جاز أن يضاف كل جزء منها إليها فقليل له : أفلسنا نرجع إلى أنه إذا اجتمعت الأجزاء صار الشيء المجزئ هو كل الأجزاء وصار الشيء هو الكل والكل هو الشيء فقال : لا لأن الكل منفرداً لا يؤدي عن الشيء كما أن البعض منفرداً لا يؤدي عن المبعض دون إضافته إليه فكذلك الكل الذي جمع التبعض وليس الكل هو الشيء المجزئ إنما الكل اسم لأجزائه جميعاً المضافة إليه فصار هو بأنه اسمٌ لكل جزءٍ منها في الحكم بمنزلتها في إضافتها إلى المجزئ .

قال أبو بكر : وهذا القول الذي قاله >سنُ ألا ترى أنك لا تقول : رأيتُ زيداً كلهُ ولا توقع الكلَّ إلا على ما كان يجوز فيه التبعض وسُئل عن قولهم : دار الآخرة لِمَ لَمْ نقل الآخر فقال : لأن أول الأوقات الساعة فأكثر ما يجوز في هذا التأنيث كقولهم ذات مرةٍ ولو جرى بالتذكير كان وجهاً فما جرى منه بالتأنيث حمل على الساعة ألا ترى أنه يسمى يوم القيامة الساعة لأن الساعة أولُ الأوقات كلها وأما النفس فهي بمنزلة حقيقة الشيء وكذلك عينه أما أسماؤه الموضوعة عليه الفاصلة بينه وبين خبره فلا يجوز إضافة شيء منها إلى شيء ألا ترى أن رجلاً اسمه وهو شاب أو شيخ لا يجوز أن تقول : زيد الشاب فتضيف ولا زيد الشيخ ولا شيخُ زيدٍ ولا شابُ زيد فقليل له : وقد رأينا العلماء إذا لُقِبَ الرجلُ بلقبٍ ثم ذكر لقبه مع اسمه جاز أن تضيف اسمه إلى لقبه كقولك : زيد رأسٍ وثابتُ قطنة ولا تجد بين ثابت وقطنة إذا كان قد عُرفا فرقاً فقال : اللقب مما يشتهر به الاسم حتى يكون هو الأعرفُ ويكون اسمه لو ذكر على أفرادهِ مجهولاً فصار اللقب علماً والإسم مجروراً إليه كالمقطوع عن المسمى لأن الملقب إنما